د. عادل المودن

التعاقدية داخل القطاع العام

أبعاد وحدود التحول في النظام الإداري والترابي للدولة

الفهرس

مقدمة 3

القسم الأول:

التعاقدية بين مكونات النظام الإداري

نموذج جديد للتنظيم الإداري للدولة؟

الفصل الأول: جدلية النظام الإداري والعقد 25

المبحث الأول: تناقض النموذج الكلاسيكي للنظام الإداري

مع مبادئ العقد 26

المطلب الأول: خصائص النظام الإداري..... 27

الفرع الأول: النظام الإداري نظام موحد 28

الفرع الثاني: النظام الإداري نظام بسيط..... 31

الفرع الثالث: النظام الإداري قائم على تسلسلية هرمية 33

الفرع الرابع: النظام الإداري نظام مغلق..... 36

المطلب الثاني: وسائل عمل النظام الإداري 39

الفرع الأول: السلطة المشروعة: 40

الفرع الثاني: التنظيم 44

الفرع الثالث: الأحادية في التصرف 49

المبحث الثاني: قراءة في الطبيعة التعاقدية للعقد الإداري

على ضوء القانون الإداري ونظرية العقد 53

المطلب الأول: عدم توفر أركان العقد في العقود التقليدية
لدى الإدارة العمومية..... 55
الفرع الأول: محدودية اعتماد العقد من طرف الأشخاص العامة 56
الفرع الثاني: الصعوبات القانونية للاعتراف للأشخاص العامة
بالحرية التعاقدية..... 59
المطلب الثاني: العقد كآلية لفرض هيمنة الأشخاص العامة ولتنفيذ قراراتها ... 67

الفصل الثاني: تطور اعتماد التعاقد بين مكونات النظام الإداري:
قراءة في الأسباب والنتائج 75
المبحث الأول: التعاقد كآلية لإصلاح القطاع العام..... 79
المطلب الأول: التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية 81
الفرع الأول: سياق وأهداف اعتماد التعاقد بين الدولة والمؤسسات
والمقاولات العمومية 83
الفرع الثاني: تقييم الطبيعة التعاقدية للعقود المبرمة بين الدولة
والمؤسسات والمقاولات العمومية 89
المطلب الثاني: التعاقد كآلية للتدبير الحديث للإدارة العمومية..... 99
الفرع الأول: المبررات النظرية للتعاقد في إطار التدبير العمومي الجديد.... 101
الفرع الثاني: أشكال التعاقد في إطار التدبير العمومي الجديد
وأثرها على العلاقات داخل المنظومة الإدارية..... 108
المبحث الثاني: التعاقدية كآلية لتنظيم العلاقات بين مكونات النظام الإداري
في إطار النموذج الجديد للاتمركز الإداري..... 125
المطلب الأول: المبررات النظرية للجوء إلى التعاقد في إطار النموذج
الجديد للاتمركز الإداري 128

الفرع الأول: مرتكزات التحول في نموذج اللاتمركز الإداري.....129
الفرع الثاني: مبادئ نظام اللاتمركز الإداري.....137
المطلب الثاني: رهانات وحدود التعاقدية في نموذج اللاتمركز الإداري.....145
الفرع الأول: اعتماد آلية التعاقد بين نموذجي اللاتمركز بالمغرب وبفرنسا...146
الفرع الثاني: أهداف وآثار التعاقدية في منظومة اللاتمركز الإداري.....152
خاتمة القسم الأول.....161

القسم الثاني:

التعاقدية الترابية وأثرها على اللامركزية

الفصل الأول: الجماعات الترابية بين تعاقد الوصاية وتعاقد المواكبة.....171
المبحث الأول: التعاقد بين الدولة والجماعات الترابية
في إطار المنظومة التقليدية للوصاية.....172
المطلب الأول: الوصاية: مجال مناقض للعقد؟.....173
الفرع الأول: "في البداية كان العقد..."".....174
الفرع الثاني: تعزيز سلطة الدول بالعقود الأولى وإخضاع الجماعات
الترابية لقواعد نظامية.....180
المطلب الثاني: تطور أشكال وأهداف التعاقد في ظل نظام الوصاية.....185
الفرع الأول: محفزات التعاقد في إطار نظام الوصاية 186
الفرع الثاني: تجليات وأهداف التعاقد في ظل نظام الوصاية.....192
المبحث الثاني: اللامركزية الحديثة: التعاقد كآلية أساسية
لضبط علاقات الدولة بالجماعات الترابية 200
المطلب الأول: الدولة من الوصاية على الجماعات الترابية إلى مواكبتها.....203

الفرع الأول: سياق تحول علاقات الدولة بالجماعات الترابية..... 204
الفرع الثاني: تعزيز القدرة التعاقدية للجماعات الترابية..... 210
المطلب الثاني: التعاقدية في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بالمغرب 216
الفرع الأول: التعاقدية المتعلقة بممارسة الاختصاصات 218
الفرع الثاني: التعاقدية التعاونية 225

الفصل الثاني: الآلية التعاقدية ومستقبل اللامركزية الترابية 230
المبحث الأول: الأهداف المعلنة للتعاقدية الترابية
في ظل تحولات نظام اللامركزية..... 231
المطلب الأول: دور التعاقد في تكريس مبادئ التدبير الترابي الحديث 232
الفرع الأول: التعاقد كتنزيل للمبادئ الجديدة للتنظيم الترابي 232
الفرع الثاني: التعاقدية كتفعيل لقواعد الحكامة الترابية 237
المطلب الثاني: تنسيق السياسات العمومية على المستوى الترابي
وتحقيق التوازن بين الجماعات الترابية 242
الفرع الأول: تنسيق السياسات العمومية الترابية..... 242
الفرع الثاني: المساواة الترابية والمجالية 249
المبحث الثاني: آثار التعاقد على التنظيم اللامركزي..... 253
المطلب الأول: عقلنة عمومية وتجرد القاعدة القانونية المنظمة للامركزية 254
الفرع الأول: عقلنة التوزيع القانوني للاختصاصات..... 255
الفرع الثاني: "لامركزية" وتدرج تطبيق قوانين اللامركزية 260
المطلب الثاني: تقوية موقع الجماعات الترابية في علاقتها مع الدولة؟..... 266
الفرع الأول: إيجابيات التعاقد بالنسبة للجماعات الترابية..... 267
الفرع الثاني: مخاطر التعاقد بالنسبة للجماعات الترابية 272

خاتمة القسم الثاني..... 282
خاتمة..... 285
لائحة المراجع..... 291
الفهرس..... 301

التعاقدية داخل القطاع العام

أبعاد وحدود التحول في النظام الإداري والترابي للدولة

(...) لقد كانت الغاية من دراسة ظاهرة التعاقدية داخل القطاع العام هي محاولة وضع خلاصات مؤسَّسَة على الملاحظة والتحليل والمقارنة بخصوص دور التعاقدية في تغيير بنية ووظائف النظامين الإداري والترابي للدولة، وذلك في ضوء التداول السائد (والمسلم به إلى حد كبير) لمسألة اعتماد التعاقدية داخل القطاع العام كتطور جوهري في مبادئ تنظيم الدولة، دفع البعض إلى تطوير نظريات جديدة حول الدولة، تجعل من هذه الأخيرة طرفا متدخلا (لكن ليس حصريا)، مثله مثل باقي الأطراف الأخرى، في تنظيم المجتمع وفي وضع وتنفيذ السياسات العامة.

وفي الواقع، فإن لكثافة اعتماد العقد داخل القطاع العام أثر مُقنِع بوجود هذا التحول في بنية ووظائف النظامين الإداري والترابي للدولة؛ فإذا كانت سلطة الدولة، حسب «هانس كلسن»، هي سلطة منظمة بالقانون وتمظهر لفعالية وسلطة القاعدة القانونية الوضعية، فإن محدودية هذه الأخيرة ونسبية فعاليتها، علاوة على تشتت مصادرها، يفسر التدافع الحاصل بين المتخصصين في مجال القانون العام نحو إعادة بناء النظريات التقليدية للدولة وللقانون، في ضوء الاعتماد المتزايد على التعاقد كوسيلة من وسائل عمل وتنظيم الدولة على حساب الوسائل التنظيمية التقليدية (...)

22€ 150 درهما

9 789920 531856